عناقيد المقاولات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية

ط.دعزوني مريم*

جامعة طاهري محمد بشار

تاريخ الاستلام: 2018/11/14؛ تاريخ المراجعة: 2018/12/15؛ تاريخ القبول: 2019/01/16

ملخص: أصبحت عناقيد المقاولات الزراعية الصغيرة والمتوسطة تلعب دور حيوي تنويع منتجات الزراعية والفلاحية للكثير من الدول بما فيها الدول النامية عن طريق تجميع تلك المقاولات في مكان واحد مع وجود المقاولات الداعمة والمغذية لإنتاج منتج واحد ، ومن ثم اقتحام الأسواق العالمية والصمود أمام المنافسة في السوق المحلي ، وبفضل المزايا التنافسية العديدة خاصة فيما لو تمكنت من تحقيق مستويات الجودة المطلوبة وخفض التكلفة وتطبيقها التقنيات الحديثة وزيادة التشابك الإنتاجي مع الصناعات المغذية والمكملة ، والقطاعات الاقتصادية الأخرى .

وبما أن معظم الدول العربية تملك إمكانيات فلاحيه معتبرة من الواجب عليها انتهاج إستراتيجيات وتقنيات محكمة لتسيير الإنتاج الفلاحي ولعل اهمها بناء إستراتيجية المقاولات الزراعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بغرض كسب الميزة التنافسية وتعزيز قدرات الانتاجية والتسويقية للمنتجات الزراعية الوطنية والتخلي أكثر عن التبعية لقطاع المحروقات والمنتجات البترولية.

الكلمات المفتاحية:العناقيد الصناعية،القطاع الفلاحي،المنتج الفلاحي،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،المنتج الفلاحي.

تصنيف Jel:J43;N05;O13

Abstract: Small and medium-sized agricultural clusters have become vital to the diversification of agricultural and agricultural products for many countries, including developing countries, by combining these industries in one place with supportive and nutritious industries to produce a single product and thus penetrate world markets and withstand competition in the local market. , And the many competitive advantages, especially if it is able to achieve the required quality levels, reduce cost, apply new technologies and increase the productive interrelationship with the feeder and complementary industries, and other economic sectors.

Since Arabic Contries has considerable agricultural potential, it must adopt sound strategies and techniques for the management of agricultural production. The most important of these is the building of the agro-industrial strategy for small and medium enterprises to gain competitive advantage and enhance the productive and marketing capacities of national agricultural products.

Keywords: industrial clusters, agricultural sector, agricultural product, small and medium enterprises, agricultural product.

Jel Classification codes: J43;N05;O13

* المؤلف المرسل: الإيميل:Azzounimeriem85@gmail.com

مقدمة:

مازالت تعتبر منطقة الدول العربية تعتمد في اقتصادها على قطاع المحروقات بنسبة 98% من إجمالي الصادرات لتلبية حاجات شعوبها ،هذا الوضع الذي جعل الدول العربية تتخبط في أزمة خانقة نتيجة لانهيار أسعار النفط في منتصف 2014 ،حيث تعتبر هذه الأخيرة شديدة الحساسية للمتغيرات السياسية والاقتصادية في العالم،ضف إلى ذلك توجه معظم دول العالم إلى الطاقات المتجددة كمصدر للطاقة مما يقلل الأهمية الإستراتيجية لهذا المورد.الأمر الذي يحتم عليها التفكير في إستراتيجية جديدة لتنويع الصادرات خارج إطار المحروقات .

ولهذا أصبحت الدول العربية تولي أهمية بالغة للفلاحة و المقاولات الزراعية والغذائية الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تكون بديلا للمحروقات ، لكن تحتاج إلى آليات و استراتيجيات إدارية و تسويقية محكمة واضحة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في برامج التنمية للدولة،ويعتبر عناقيد المقاولات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي من الآليات والأدوات المهمة في عملية الإنتاج الفلاحي لما تلعبه من دور هام في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية للجزائر والدول النامية، حيث تساهم في توليد العمالة وخفض معدلات الفقر من خلال التنويع في الانتاج الفلاحي والغذائي بشكل عام وتوفير مناصب الشغل والرفاهية الاقتصادية للمواطن والمجتمع.

والى تحقيق مزايا اخرى في القطاع من تحقيق لوفورات الحجم عند شراء المواد اللازمة للإنتاج مثل المواد الخام والمعدات ، بالإضافة إلى خلق الفرص الجديدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتاهيل المنتج الفلاحي والغذائي الوطني في الدخول إلى الأسواق الجديدة.

ذلك لأن التعاون بين تلك المشروعات وبعضها البعض يؤدي إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنتاج ، كذلك فإن العمل المشترك يشجع المشروعات على التعلم من بعضها البعض ، وتبادل الأفكار والمعلومات بما يحسن من جودة المنتجات ، ويؤدي لزيادة الأرباح السوقية .

مشكلة البحث :

إن مشكلة البحث تتلخص في السؤال التالي :

ماهو واقع العناقيد الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي وكيف تساهم عناقيد المقاولات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في دعم وتنويع الانتاج الزراعي في الدول العربية؟

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في أنه يلقى الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه عناقيد المقاولات الصغيرة والمتوسطة في تنويع المنتج الفلاحي و المقاولات الغذائية العربية وفي كيفية تعزيز قدرتها التنافسية مقارنة بالمنتجات الاجنبية خصوصا في ظل بروز ونجاح العديد من الدول النامية في ذلك من خلال اتباع استراتيجية التجميع لتلك المقاولات في مكان واحد مع وجود المقاولات الداعمة والمغذية لإنتاج منتج واحد ، ومن ثم اقتحام الأسواق العالمية والصمود أمام المنافسة في السوق الوطني ، حيث تتمتع العناقيد الصناعية بمزايا تنافسية عديدة خاصة فيما لو تمكنت من تحقيق مستويات الجودة المطلوبة وخفض التكلفة وتطبيق التقنيات الحديثة وزيادة التشابك الإنتاجي مع المقاولات المغذية والمكملة ، والقطاعات الإقتصادية الأخرى.

الفرع الأول: ماهية عناقيد المقاولات الزراعية الصغيرة والمتوسطة

أولاً- تعريف العنقود الصناعي:

هو تكتل في تجمع جغرافي محدد لشركات تنتج منتجات متشابهة (عنقود أفقي) أو منتجات مترابطة (عنقود شاقولي ينتج كامل سلسلة القيمة) أو خدمات ، مدعوم بمجموعة من المؤسسات الداعمة.

هناك فرق بين العنقود الصناعي والشبكة الصناعية حيث تتجاوز الثانية الحدود الجغرافية للعنقود و يمكن أن تكون أفقية أو شاقولية.

هناك عناقيد أو نويات لعناقيد بدأت بشكل طبيعي نتيجة توافر عوامل الانتاج مثلاً، وهناك عناقيد يتم إقامتها نتيجة دراسات خاصة تبرر إقامتها.

وعليه فتعتبر عناقيد الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة أداة لتخفيض الفقر من خلال تحقيق الفائض والاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والفلاحية او حتى المنتجات الغذائية وتطوير المقاولات التنافسية في القطاع الزراعي وقد أكد العديد من الاقتصاديين العالميين على أهميتها في هذا المجال بدأً بألفريد مارشال 1919 وحتى مايكل بورتر 1998. وقد أصبحت العناقيد الصناعية من الاستراتيجيات المهمة لتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

ثانيا- مزايا توظيف عناقيد المقاولات الزراعية الصغيرة والمتوسطة للإقتصاد الزراعي في الوطن العربي: يمكن حصر أهمها في المزايا الفريدة التالية:

1 – تقديم الخدمات والمرافق الأساسية اللازمة للصناعات الصغيرة والمصغرة منها التي لا تستطيع القيام بها بمفردها (مستودعات ، برادات ، صالات عرض وبيع تجزئة، شراء آلات ومعدات الفلاحة للاستخدام المشترك).

2- الاستفادة من تجميع الخبرات والكفاءات المتوفرة لدى المنتجين الزراعيين الصغار لزيادة تنافسية الصناعة في المنتجات الغذائية والزراعية أو سلسلة القيمة .

3- تقديم المعونة الفنية اللازمة وخدمات التدريب والتأهيل الفني لتحسين المنتج وخفض كلفته ورفع قدرته التنافسية .

4- الاستفادة من وفورات الحجم وقوة التفاوض في الحصول على مستلزمات الانتاج الزراعي والخدمات وفي تصدير المنتجات .

5- إمكانية الحصول على التمويل السهل من أجل تنفيذ خطة التحديث .

6- إمكانية التشبيك مع عناقيد خارجية وفتح الأسواق الجديدة في قطاع الزراعة والمنتجات الغذائية .

7- تشجيع المؤسسات الفلاحية غير الرسمية على الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي بتوفير المكان والخدمات اللازمة لها بأسعار منخفضة.

8- تمكين المنشآت المستفيدة من تلبية المتطلبات البيئية والاجتماعية والجودة والمساهمة في الانتاج النظيف من خلال إعادة تدوير النفايات ومعالجة المياه.

9- تشجيع الابتكار والتطوير من خلال المنافسة الايجابية بين أعضاء العنقود.

10- تمكين الشركات الزراعية الصغيرة من النمو والتوسع .

11- المساهمة في تخفيف الفقر وخلق فرص العمل وتمكين المرأة.

12- تشجيع إقامة وتوسيع المؤسسات الداعمة ومؤسسات الأعمال ومكاتب الاستشارات.

13- تمكن الموردين للمعدات الرأسمالية والأسمدة والمواد الاولية الفلاحية من الحصول على الأسعار المرضية وتحقيق الكفاءة المطلوبة في التسويق وخدمات ما بعد البيع ، وذلك على عكس التعامل مع الأسواق المتفرقة أو المنفصلة (البعيدة) التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف.

الفرع الثاني: إمكانيات تأهيل المقاولات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و الدول العربية

تتوفر الدول العربية كالسودان وجمهورية مصر زيادة على الجزائر وتونس والمغرب على إمكانيات فلاحية معتبرة لم يتم إستغلال إلا الجزء اليسير منها والمتمثلة في مايلي:

*الموارد المائية:تتمثل الموارد المائية للجزائر وبعض الدول العربية في الموارد المطرية والتي لا تمثل إلا 7%من إجمالي المساحة والموجودة في المنطقة الشمالية والتي تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192مليار م^3 بنسبة 93% أما الموارد السطحية فهي تقدر بين 9.8مليار م^3 /السنة و13.5م^3/السنة ،بالإضافة إلى الموارد الجوفية حيث تشير التقديرات العلمية أن كمية المياه الجوفية الممكن إستغلالها تقدر بحوالي 7مليارم^3 في السنة (عماري زهير،2014)،وبالرغم من وقوع معظم مساحة الجزائر في نطاق المناخ الصحراوي الجاف و شبه الجاف إلا أن المعطيات و التقديرات الهيدرولوجية تشير بأن الجزائر تمتلك قدرات مائية سطحية و جوفية معتبرة كافية لتأمين الجزائر من أزمة المياه خلال العقود القادمة ، لكن شرط أن يتم استغلال هذه الموارد استغلالا عقلانيا و من خلال التسيير المستدام لهذه الثروة الثمينة ، بحيث يتم توفير الحاجيات الضرورية من الماء للمواطن من جهة و تلبية حاجيات التنمية الاقتصادية خاصة للقطاعين الزراعي و الصناعي من جهة ثانية ،ووفقا المعطيات الحالية فإن الامكانيات المائية التي تتوفر عليها الجزائر ستكون كافية بمعنى أن الجزائر ستحصن نفسها من أزمة المياه حتى سنة 2030 ، لكن النتائج ليست مضمونة أمام عدم استقرار الظروف المناخية و التزايد السكاني و تزايد حاجياتهم من الماء بالإضافة الى تزايد حاجيات الزراعة و الصناعة.أمام هذه الظروف فإن الجزائر مجبرة على ضرورة رفع التحدي و النظر بجدية إلى مشكلة الماء التي بدأت تظهر بوادرها بل ستتفاقم إذا لم تتخذ إجراءات صارمة في هذا المجال تعتمد خصوصا على استغلال الامكانات المائية المتوفرة الجوفية و السطحية و تطبيق آليات التسيير المستدام لهذه الثروة بتطبيق كل الاجراءات الكفيلة من أجل استغلال عقلاني للثروة المائية و توجيه الامكانيات المالية المتوفرة لتكثيف الاستثمار في هذا القطاع سيسمح بدون شك بتحقيق غاية التعافي من الأزمة و تحسين وضع الموارد المائية في الجزائر.

*الموارد الأرضية:تتوفر الجزائر على رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة تقدر بنحو 8.5 ملايين هكتار فقط، وتمتلك الجزائر نحو عشرين مليون هكتار من السهول وتسعة ملايين هكتار من فضاءات الصيد البحري، و4.2 ملايين هكتار من الغابات.كما قدرت مساحة الأراضي الصالحة

للزراعة بالجزائر من إجمالي المساحة الكلية بنحو 3.1%، في حين تقدر نسبة الأراضي الزراعية المروية بـ 2.6%، وهو يعد مؤشرا ضعيفا ودليلا على أن أغلب الأراضي تعتمد على مياه الأمطار.

إن عدم انتظام هطول الأمطار خلال الموسم الواحد يعرض المراعي الطبيعية والثروة الحيوانية لهزات إنتاجية من حيث تذبذب أعداد الحيوانات، كما يعرض الزراعة المطرية لحالة من عدم الاستقرار، من حيث المساحة، أو من حيث المردود.

و لقد تراجع مساهمة قطاع الزراعة في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري من 13% عام 1989 إلى 9.3% في 2013، وأقل من ذلك في 2015.

*الموارد البشرية:حسب تحقيقات وإحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح لنا أن متوسط اليد العاملة الفلاحية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى المصغرة بلغ 2.325 مليون عامل و3.152 مليون عامل مابين 1980و2009حيث شهدت إرتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة ب1.519مليون عامل ، غير أن هذه الأرقام تواجه إنخفاضا مستمرا خلال السنوات الأخيرة،حيث يواجه قطاع الزراعة في الجزائر هجرة غير مسبوقة لليد العاملة، و هو ما أصبح يؤرق المستثمرين وحتى المزارعين الصغار من تعرض القطاع لأزمة حقيقية بينما تراهن عليه الحكومة في إنعاش الاقتصاد المحلي، الذي لا يزال يعاني من تبعات انهيار أسعار النفط قبل سنوات قليلة.

فحسب الأرقام الصادرة عن الديوان الجزائري للإحصائيات، فإن قطاع الزراعة يُشغل حاليا حوالي 950 ألف شخص، ما يمثل 7.1% من اليد العاملة في الدولة، مقابل 1.1 مليون نهاية عام 2016، و2.5 مليون عامل في 2013.

ويبلغ العجز الذي سجله قطاع الزراعة بداية عام 2018حسب وزارة الفلاحة والصيد البحري قرابة مليون فرصة عمل، ما جعل أصحاب الأراضي والمستثمرات على وجه الخصوص في مواجهة أزمة حادة مع بداية ونهاية كل موسم زراعي.

وحسب إحصائيات الاتحاد الجزائري للفلاحين الجزائريين فإن العجز يرتفع في الحقيقة عن التقديرات الحكومية بحوالي 150 ألف فرصة عمل في موسم الحصاد، مشيرا إلى أن موسم جني القمح الماضي شهد تأخرا في الحصاد لنقص اليد العاملة، ما أدى إلى ضياع حوالي 10% من القمح..

*الموارد الرأسمالية:يتمثل المورد الزراعي حسب منظمة التغذية الزراعية في الثروة الحيوانية و الأشجار المزروعة،المكننة والتجهيزات الفلاحية، وكذا نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني لمختلف المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحتى المصغرة حيث يلاحظ أن متوسط رأس المال الزراعي بلغ 11 مليار دولار خلال الفترة الممتدة مابين 2014

و2015 ، وتراوحت قيمة رأس المال الزراعي الصافي بين 9.15 و 14.08مليار دولار في نفس الفترة،وقدرت الزيادة 4.9مليار دولار خلال سنة 2016 حيث شهدت إرتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى بمعدل سنوي يقدر ب176 مليون دولار.

2-2 أرقام على الإنتاج الزراعي للمؤسسات الزراعية والفلاحية في الجزائر:

إن أغلب الجزائريين يعتمدون في غذائهم على الحبوب فهي تحتل مكانا استراتيجيا في نظامهم الغذائي وفي الإقتصاد الوطني،فقد احتلت مساحة الحبوب خلال الفترة 2010-2017 حوالي 40% من المساحة الصالحة للزراعة،وقدر معدل إنتاج الحبوب خلال نفس الفترة بنحو 41.2 مليون قنطار ، بزيادة قدرها 26٪ مقارنة بالفترة 2000-2009 حيث يقدر معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار. ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير ، والذي يمثل على التوالي 51٪ و 29٪ من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010-2017. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل 1:"إنتاج الحبوب للفترتين2000-2009و2010-2017 (الإنتاج بالقنطار)"

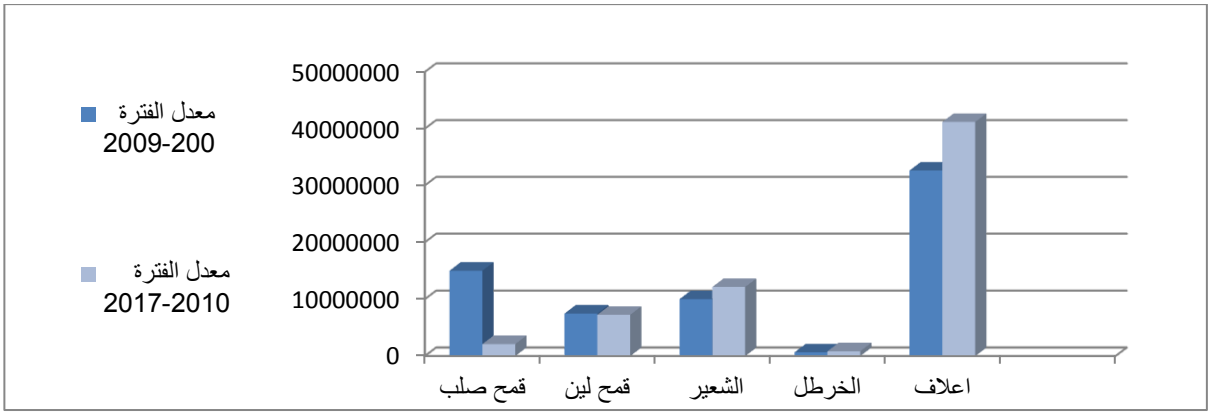

المصدر:من إعداد الباحثين بالإعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري،أفريل 2018.

أما بالنسبة للخضروات فقد ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات في السوق بنسبة 44٪ خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة السابقة 2000-2009،كما زادت المساحات المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة 68٪ و 35٪ على التوالي ، مقارنة بالفترة 2010-2017 و2002-2009،ولقد ارتفع معدل انتاج المؤسسات الزراعية للخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017 ، حيث بلغ 121٪ مقارنة بالفترة 2000-2009،أما بالنسبة للبطاطا والبصل اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36٪ وأكثر من 12٪ من إنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة قدرها 143٪ و 102٪ على التوالي، والشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل 2:"إنتاج الخضروات للفترتين للفترتين2000-2009و2010-2017 (الإنتاج بالقنطار)"

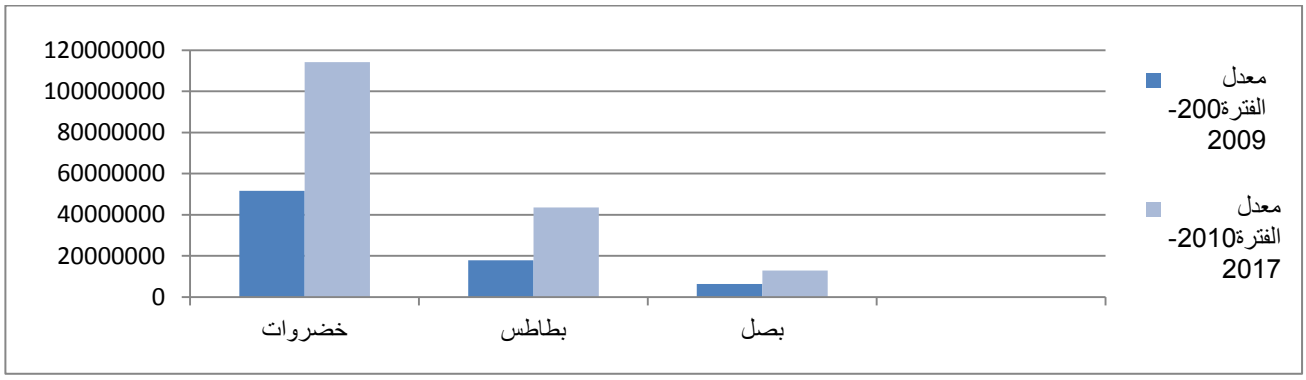

المصدر:من إعداد الباحثين بالإعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري،أفريل 2018.

وفيما يخص زراعة الأشجار المثمرة فخلال الفترة 2000-2009 غطت بساتين الأشجار المثمرة مساحة 396.480 هكتار ، بنسبة 39 ٪ منها ما كان مخصص لبساتين الزيتون و 30 ٪ للأشجار المثمرة ، و 23 ٪ للنخيل و 8 ٪ للحمضيات،وقد ازدادت هذه المساحة خلال الفترة 2010-2017 بنسبة 47٪ مقارنة بالفترة 2000-2009 ، حيث ارتفعت مساحة زراعة شجرة الزيتون بنسبة 58٪ ،و الأشجار المثمرة بنسبة 56٪ ، و 41٪ للحمضيات و 20٪ للنخيل كما ارتفعت مستويات إنتاج شعب الأشجار المثمرة خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالعقد السابق (2000-2009)،كما تحسن إنتاج العنب بشكل كبير ، مع زيادة بنسبة 75 ٪ بين 2010-2017 و 2000-2009.(الجلسات الوطنية للفلاحة،2018)(أنظر الشكل رقم 03).

شكل 3:"إنتاج الخضروات للفترتين للفترتين2000-2009و2010-2017 (الإنتاج بالقنطار)"

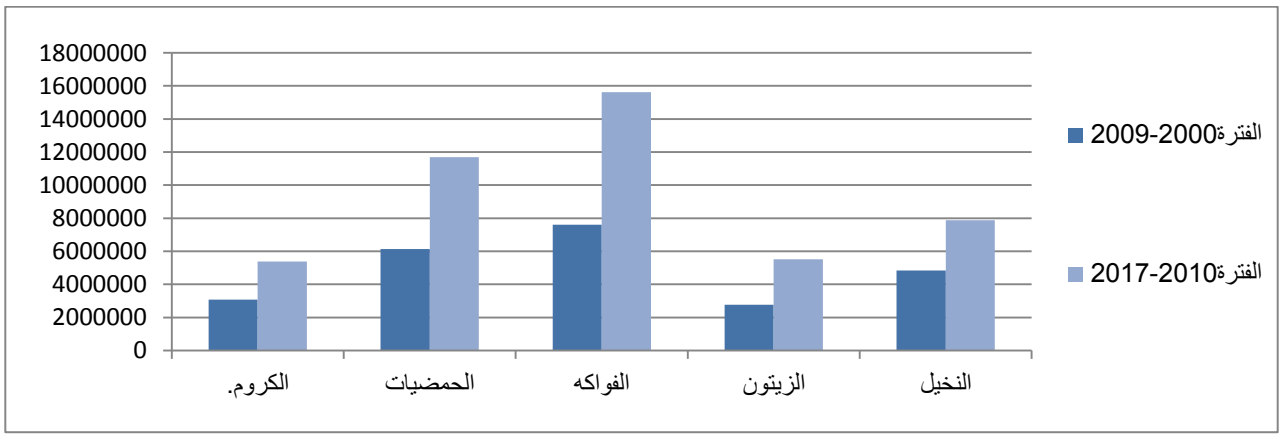

المصدر:من إعداد الباحثين بالإعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري،أفريل 2018.

زيادة على الأرقام المسجلة سابقا فالجزائر تؤمن أكثر من 70% من غذائها عن طريق الإنتاج الوطني وأن التحدي يكمن في رصد الفروع الاستراتيجية لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان و تقليص الواردات و بعث الصادرات.

فمن خلال ماجاء به لقاء حول الفلاحة و الصناعة الغذائية نظم على هامش الطبعة ال26 لمعرض الإنتاج الوطني أن "الجزائر تؤمن اليوم أكثر من 70% من غذائها عن طريق الانتاج الوطني. كما تسجل فائضا في بعض المواد التي تسمح لها بالتموقع في السوق الدولية على غرار التمور و زيت الزيتون و البقول و البطاطا و الفاكهة".و أضاف ذات المسؤول أن الاصلاحات التي باشرتها وزارته خلال العشريتين الماضيتين في إطار مختلف البرامج الخماسية الرامية لبعث النمو الاقتصادي سمحت للقطاع بتحقيق نتائج "جد مشجعة".ولدى تقديمه لحصيلة انجاز القطاع منذ 2000 إلى سنة 2016 أشار إلى أن انتاج الحبوب انتقل من 9ر3 مليون قنطار في 2000 إلى 34ر3 مليون قنطار في 2016 أي زيادة بنسبة 268%.و انتقل الانتاج الوطني للقمح الصلب من 4.86 إلى 19.3 مليون قنطار (+298%) مقابل ارتفاع بنسبة 83% بالنسبة للقمح اللين الذي انتقل من 2.7 إلى 5.02 مليون قنطار.و بخصوص الطماطم الموجهة للتحويل الصناعي فان انتاجها انتقل من 4.7 إلى 12.3 مليون قنطار (+160%) بينما انتقل انتاج البقوليات من 33.08 إلى 131.03 مليون قنطار.

أما انتاج البطاطا فقد انتقل من 12ر07 إلى 47ر8 مليون قنطار خلال الفترتين المقارنتين في حين سجلت التمور ارتفاعا بنسبة 182% منتقلة من 3ر6 إلى 10ر2 مليون قنطار.

كما سجلت اللحوم زيادة في انتاجها منتقلة من 2ر5 إلى 5ر3 مليون قنطار (+114%) في حين بلغت اللحوم البيضاء 5ر1 مليون قنطار في 2016 مقابل 1ر9 مليون قنطار سنة 2000.و بلغ انتاج الحليب 3ر5 لتر في 2016 مقابل 1ر5 مليون لتر سنة 2000 (+127%).

و سجلت زيادات أخرى في انتاج البيض (+231%) و الشوفان (+783%) و الأعلاف (+987%) و الخضر الجافة (+241 %) و التبغ (+38%) و البصل (+383%) و زراعة الكروم (+180%).

و أشار إلى أن قيمة الانتاج الفلاحي بلغت أكثر من 3000 مليار دج سنة 2016 أي ما يعادل نحو 30 مليار دولار مقابل 359 مليار دج (5 مليار دولار) سنة 2000 أي مساهمة هامة للقطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام بنسبة 12% مقابل 8 %سنة 2000.

حسب الاحصائيات المقدمة فإن قطاع المقاولات الزراعية والغذائية الصغيرة والمتوسطة يساهم في توفير الشغل بحوالي مايقارب 1ر24 مليون عامل دائم فضلا عن ادماج الشباب الحائزين على شهادات في القطاع و انشاء 22.253 مؤسسة مصغرة في فرع دعم المستثمرات الفلاحية بهدف ضمان زيادة ملموسة للإنتاج الوطني و تثمينه الأمثل عن طريق التعبئة العقلانية للوسائل المتوفرة" و استهداف الفروع الاستراتيجية قصد الاستجابة لحاجيات السكان الغذائية و تقليص الاستيراد تدريجيا و تشجيع التصدير".

الفرع الثالث: المزايا الفريدة التي توفرها العناقيد الصناعية للدول العربية في القطاع الزراعي والفلاحي

من أبرز السياسات التي تسهم في تحقيق نجاح العناقيد الصناعية في القطاع الزراعي للكثير من الدول العربيةما يلي :

. رؤية واضحة لتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى ضمن المهام الرئيسية للحكومة.

. ترسيخ بيئة تنظيمية واضحة لتشجيع التنافس والحد من البيروقراطية.

. تحقيق مستويات عالية في التعليم مع التركيز الشديد على المهارات الفنية المناسبة

وعلى البحث والتطوير الفعال .

. الالتزام بتوسيع العلاقات التجارية الدولية من خلال الانضمام إلى الاتحادات ومناطق التجارة والمنظمات العالمية والقيام بدور فاعل فيهما .

. تحرير اقتصادات الدول العربية وتخفيض ضريبة الدخل ومنح حوافز للشركات وإعلان قيام مناطق التجارة العربية الحرة

.

. تعد العناقيد الصناعية بمثابة أحد المتطلبات المهمة لتطوير وتنمية أى صناعة بوجه عام، وفى تنمية محور قناة السويس بوجه خاص،حيث أن توافر العنقود الصناعى يعنى توافر مستلزمات قيام الصناعة ،ثم توافر المستخدم سواء محليا أو خارجيا،وكذلك توافر المنافسة المحلية القوية.

. تستطيع الصناعات فى قطاعات الزراعة والمنتجات الغذائية المنافسة محليا وعالميا ،فعندما تتجمع الشركات والمؤسسات الداعمة والمرتبطة بها لتكون عنقودا صناعيا متكاملا،تتعاون فيه المؤسسات لتحقيق ربحية أعلى للجميع ،من خلال خلق وسط من المنافسة التى تؤدى الى رفع الإنتاجية.

. وجود العناقيد الصناعية في محور قناة السويس يساعد على زيادة فرص التخصيص وتقسيم العمل،كما يؤدى الى تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الانتاجية وبالتالى تنخفض تكاليف الانتاج بصفة عامة، وهو ما يؤدى فى النهاية الى رفع المزايا التنافسية للمنتجات وبالتالى تحسين فرص التصدير مما ينعكس على الاقتصاد ككل.

. عادة ما تكون الدولة ذات قدرة تنافسية فى تجمعات الصناعات المرتبطة والمساندة، فالشبكة المعقدة من التفاعلات داخل هذه التجمعات تستطيع أن تكون مصدرا رئيسا من مصادر الميزة التنافسية.

. يمثل العنقود الصناعي الزراعي السلسلة الكاملة للقيمة المضافة،حيث غالبا ما يضم العنقود جميع مراحل العملية الانتاجية.

. يوفر العمل داخل عنقود صناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الزراعية للدول العربية العديد من المزايا ومن أهمها ما يلى:

- تقديم حلول متكاملة لمشاكل الشركات.
- القدرة على استشراف المستقبل، وتفهم أكبر لبيئة الأعمال على نحو يؤدى الى زيادة الانتاجية والتطوير المستمر.
- تسهيل الوصول الى العمالة المدربة والموردين والمتخصصين.
- تسهيل الوصول الى المعلومات والتكامل بين الوحدات.
- توفير الحافز على العمل والأدوات اللازمة لقياس الأداء الى زيادة القدرة الابتكارية.

الفرع الرابع: معوقات العناقيد الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:

تعاني معظم المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة في القطاع الفلاحي في الوطن العربي من مشاكل عديدة سندرجها في ما يلي:

*تأخر الدول العربية في تجهيز الفلاحين والآلات والأسمدة والبذور خاصة الدول العربية الضعيفة منها.

*هيمنة كبار المؤسسات الزراعية على الأراضي ومراوغاتهم للأجهزة الإدارية.

*ضعف مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الفلاحية.

*ضعف استغلال الموارد المائية والاعتماد على الزراعات المطرية.

*عدم كفاءة الأجهزة المسيرة للمؤسسات الزراعية في القطاع.

* قلة الخبرة والتكنولوجيا الموظفة لدى إطارات المؤسسات الزراعية وعدم وجود الدورات التأهيلية للفلاحين.

*تراجع المساحات الزراعية بسبب التوسع العمراني على حسابها.

و يتعلق الأمر كذلك بترقية الأعمال الموجهة لسكان الريف و المحافظة على الموارد الطبيعية و تثمينها و التطوير و التنمية المستدامين لنشاطات الصيد البحري و تربية المائيات.

و في هذا الإطار، تم وضع هذه الاستراتيجية الاستجابة لتحدي الأمن الغذائي بواسطة "نموذج فلاحي جديد يتمحور أساسا حول الاستثمار الخاص كمحرك جديد للنمو الفلاحي لاسيما في إطار الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و بين الخاص و الخاص". كما يعتمد هذا النموذج على تطوير متزايد للفروع الاستراتيجية بما في ذلك الحبوب و الحليب و الأعلاف و اللحوم.

و ترتكز كذلك على السقي بنظام مقتصد للمياه و الإدماج الفلاحي الصناعي و تعزيز أنظمة الضبط واستخلاف استيراد الكميات الكبيرة لبعض المنتوجات و تشجيع تصدير المواد الفلاحية و الزراعة الغذائية بشكل يسمح بتنويع الموارد المالية الخارجية.

و في نفس السياق أنه حوالي 853.300 هكتار خصصت لفائدة 19.875 صاحب امتياز حيث ستوجه 520.000 هكتار (61 % من المساحة الإجمالية) لفائدة 1.532 مؤسسة صغيرة ومتوسطة حامل مشاريع هيكلية و متكاملة في الفروع الاستراتيجية بقيمة استثمار تقدر بـ 700 مليار دج.

و بخصوص آفاق القطاع على المدى المتوسط, أكد السيد شادي أن مخطط التطوير المحدد يعتمد على محاور مختلفة على غرار توسيع المساحات المسقية و تطوير الميكانيك و تقليص فترات البور.

كما يتوقع ان حجم الانتاج في الفروع الأساسية سيستمر في النمو في آفاق 2022 (53 مليون قنطار حبوب و 69.5 مليون قنطار بطاطا و 11 مليون قنطار تمور و 6.3 مليون قنطار لحوم حمراء و 6.7 مليون قنطار لحوم بيضاء و 4.8 مليار لتر من الحليب الطازج.

الفرع الخامس: التوصيات والمقترحات

تشكل عناقيد المقاولات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في هذه الفترة فرصة مواتية لإعادة هيكلة الصناعة الغذائية والفلاحية العربية والجزائرية بالأخص وتنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وإجراء إسعافي لتمكين المنشآت الصناعية المتضررة من الأحداث في البقاء ومتابعة العمل والإنتاج والتشغيل . إلا أن مهمة الموضوع تتوزع بين عدد من الجهات لم تتمكن حتى الآن من تحقيق انجاز ملموس على أرض الواقع ، وينطبق ذات الشيء على عدد من الأمور ذات العلاقة بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة : اعتماد الاستراتيجية ، الجهة المشرفة ، المناطق الصناعية ، المؤسسات الداعمة . ومن أجل تسريع وتفعيل الجهود والإمكانيات الوطنية في هذا المجال و توفير الوقت والجهد والموارد نقترح ما يلي:

1- تشكيل فريق عمل من وزارة الصناعة وهيئة التخطيط الإقليمي واتحاد غرف الصناعة وبرنامج التحديث الصناعي لمتابعة الموضوع والوقوف على الوضع الراهن للمناطق المقترحة للتجمعات العنقودية وتحديد مدى ملاءمتها و جاهزيتها لإقامة العناقيد الصناعية في القطاع الزراعي في الولايات التي لها امكانيات زراعية وفلاحية مهمة.

2-أهمية تأطير عملية تحسين سير مسارات توزيع المواد الفلاحية و الغذائية من خلال تنظيم مهني ناجع للفروع و اعتماد التوزيع الحديث على أوسع نطاق الذي يفترض أن يفضي لتحويل ايجابي لسلم القيم الخاص بالفروع الفلاحية و الصناعية الغذائية.

3- إجراء دراسة تشخيصية للصناعة التي يمكن توطينها في التجمع المقترح بالتعاون بين وزارة الصناعة ووزارة الفلاحة وبرنامج التحديث الصناعي .

4- استخدام نتائج الدراسات القطاعية الفرعية، واستراتيجيات التصدير والجهود التي تمت من عدة جهات بهذا الخصوص لتحديد التجمعات الصناعية في القطاع الفلاحي ذات المستقبل الواعد في التصدير وتحقيق قيمة مضافة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

5- الترويج والاتصال مع الصناعيين المستهدفين وجمعياتهم للبدء بتنفيذ عنافيد المقاولات الزراعية المقترحة.

6- دعم وتطوير المؤسسات الداعمة لقطاع المنتجات الزراعية والفلاحية: وأهم مكوناته إحداث المركز الفني للنسيج وتنفيذ ما يتعلق بالبرنامج من مهامه، وتقديم الدعم الفني للمراكز والمخابر التطوير المتخصصة في المنتجات الزراعية والغذائية في غرف الصناعة على مستوى الوطن.

7- التحديث والتطوير للشركات العاملة في صناعة وإنتاج المنتجات الزراعية والغذائية ومتابعة نتائج التحديث والتطوير لعدد محدود من الشركات التي تم تحديثها في المرحلة الأولى ودراسة إحداث تجمعين عنقوديين للصناعات الزراعية ووضع التصور الأولي لتنفيذهما في اثنين من التجمعات النسيجية وتنظيم ورشات عمل بهذا الخصوص لاعتماد النتائج والتوصيات.

8- الاعتماد على الخبرات الوطنية وفريق العمل في وحدة التحديث والتطوير في تنفيذ ما يمكن من الأنشطة.

9- اتخاذ الإجراءات والتدابير التحضيرية لتنفيذ الأنشطة التي لابد من تنفيذها من قبل خبراء أجانب بحيث يمكن تنفيذها فور تحسن الظروف بعد إنجاز الترتيبات اللازمة لها منذ الآن.

10– التدريب لمتخذي القرار ومدراء المشاريع الاستثمارية في المجال الزراعي والاستشاريين المشاركين في تطوير العنقود (يمكن أن تتم برامج التدريب في البلد المستفيد وعلى المستويين الإقليمي والعالمي) .

11– جولة إطلاعية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الناشطة في القطاع الزراعي والشركات المستفيدة بالأشكال التنظيمية والسياسات والترتيبات المؤسساتية والتكنولوجيا المعتمدة في واحد أو أكثر من العناقيد الديناميكية.

12– تطوير الشبكات الأفقية والعمودية وجمعيات التصدير للمنتجات والماركات للسلع الغذائية والزراعية من خلال بناء شراكة استراتيجية مع الاتحاد الاوروبي وامريكا لتحالف التصدير الذي له خبرة واسعة في العالم لتطوير جمعيات التصدير وإقامة الأطر القانونية المناسبة.

خلاصة:

من خلال ما تم تقديمه نلاحظ أن عناقيد المقاولات الزراعية الصغيرة والمتوسطة باتت واحدة من أهم الركائز والاستراتيجيات التي يجب الاعتماد عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر على غرار القطاعات الأخرى لما تلعب هذه العناقيد دورا فاعلا ومؤثرا في سد الفجوة بين رؤوس الأموال الضخمة وسبل توظيفها والمساهمة فى رفع القدرة التصديرية التنافسية من المنتجات الفلاحية والغذائية الجزائرية .

وقد ساهمت عناقيد المقاولات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي في تهيئة الفرص للبقاء والنماء للمشروعات الصغيرة والمصغرة نسبة لما تتميز به من مرونة وحيوية أمام المستجدات والمتغيرات الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية التي يواجهها البلد .

و في دعم وزيادة قدرة العنقود على مواجهة المخاطر التي تواجه المقاولات الزراعية الصغيرة في حالة عملها بشكل منفصل ، الأمر الذي يؤدي إلى دعم الدور الحيوي الذي تلعبه عناقيد المقاولات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الناتج والإيراد الوطني من مداخيل بيع وتصدير المنتجات الزراعية والفلاحية وحتى الغذائية بشتى الانواع والماركات الوطنية بما يساهم في زيادة قدرة تلك الصناعات والمشاريع على مواجهة احتياجات ومتطلبات السوق المحلي والعالمي، بالإضافة إلى ما تسهمه من توفير فرص عمل حقيقية وواعدة ومتنوعة للأجيال اللاحقة.

قائمة المراجع والمصادر:

- عنبر شلاش"**التسويق الزراعي**" ،الطبعة الأولى -1433،كلية الإقتصاد ، دار الثقافة للنشر والتوزيع،جامعة البتراء،عمان،2012م.

- محمد عبيدات"**التسويق الزراعي**"،إعادة الطبعة الثانية،كلية إدارة الأعمال،دار وائل للنشر والتوزيع،جامعة عمان العربية،الأردن،2017.

- عبد الوهاب معز الداهري،"**الإقتصاد الزراعي**"،الطبعة الأولى،دار المعرفة،بغداد،1980.

- عماري زهير،**القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكاليات الإكتفاء الذاتي...أين الخلل؟**دراسة قياسية منذ سنة 1980،نوفمبر2014.

- مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، **دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة (خبرة دولية)**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزيتونة، المؤتمر السنوى العلمي السابع بعنوان إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جمهورية مصر العربية.

-van Dijk and R. Rabellotti, (eds) 2006 , Enterprise Clusters and Networks in Developing Countries, London: Frank Cass.

-Khalid Nadvi and Stephanie Barrientos, 2006, INDUSTRIAL CLUSTERS AND POVERTY REDUCTION *Towards a methodology for poverty and social impact assessment of cluster development initiatives,* Institute of Development Studies, University of Sussex, *online* www.unido.org .

-Nadvi, K., 2004, "The Effect of Global Standards on Local Producers: A Pakistani case study", *Local Enterprises in the Global Economy: Issues of Governance and Upgrading,* Edward Elgar Press, Cheltenham, forthcoming , online www.cheltenham.com

Nadvi, K., and Halder, G., 2005, 'The Dynamics of Inter-Linked Clusters: The

-Surgical Instruments Sector of Sialkot, Pakistan and Tuttlingen, Germany', mimeo.

Industrial Cluster Development Authority , 2005 ,*Government of Pakistan, Surgical Instrument Industry of Pakistan: Issues in Export Growth and*

Development Draft Report , on line www.unido.org.

-Nadvi, K., 1996, 'Small Firm Industrial Districts in Pakistan', Doctoral Thesis, Sussex: Institute of Development Studies, University of Sussex , UK, online www.Sussex.edu.uk .

Brighton, Institute of Development Studies, online *www.ids.ac.uk/ids/clusterl/conf/wkscf.html* .

-Nadvi, K., 1999, Shifting Ties: Social Networks In The Surgical Instrument Cluster Of Sialkot, Pakistan (Development And Change, v. 30, n. 1,), p. 822